

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
و الصيد البحري

الوزير

الجزائر في 12 مارس 2018

رقم: ١٤٨ / أ.و.

منشور

متعلق ببرنامج تعزيز جهاز الإرشاد

والدعم الاستشاري.

تعتبر الفلاحة قطاعاً بالغ الأهمية في اقتصادنا الوطني، حيث أنها تغطي حيزاً كبيراً من أقاليم الوطن. وهي توفر وظائف مباشرة وغير مباشرة لحوالي 13 مليون جزائري يعيشون في الوسط الريفي، ما يسمح لهم ولعائلاتهم بتحسين ظروفهم المعيشية (إذ تؤدي وظيفة واحدة في مجال الإنتاج تؤدي لإنشاء ثلاثة "النقل - التجارة - التثمين...").

كما أنها لا تزال تنطوي على إمكانيات كبيرة ينبغي أن يسمح استغلالها ببروز أنشطة الاقتصادية ومتعاملين جدد، وبالتالي زيادة كبيرة في مساهمة الفلاحة في تنمية الاقتصاد الوطني.

لقد كانت الأهداف الثابتة لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الاستقلال، تتمحور حول تحسين الأمن الغذائي من خلال تنمية الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الريفية. وقد تم تصميمها وتنفيذها جميعاً حسب البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة باستمرار وكذا القدرات المالية والبشرية المتاحة.

لقد أسس خطاب فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ببسكرة في 28 فيفري 2009، لبداية حقبة جديدة من خلال التزام بسياسة فلاحية وريفية. عممت مقاربة تنمية مدمجة، تشاركية وغير مركزية، وشكل نمطاً جديداً من أشكال الحكم الراشد يقوم على إعادة تركيز دور الدولة على وظائفها السيادية. والتغيير العميق في العلاقة بين المتعاملين في عالم الفلاحة والريف وتربية المائيات، بالتأسيس التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص.

سمحت الإصلاحات العميقة التي حدثت في السنوات الأخيرة، وطبيعة الاتصال الذي رافقها بتحسين كبير في الرؤية على المديين القصير، والمتوسط والطويل وطمأنة المستثمرين في علاقاتهم بالأرض ومحيطهم (التمويل والتنظيم والتكامل مع الصناعات الغذائية، إلخ...)، كما أدى حجم هذه الإصلاحات، التي بدأ العمل بها في وقت قصير نسبياً، إلى تغييرات في طبيعة العلاقات بين مختلف المتعاملين.

هذه التغييرات الإيجابية والاحترافية على نحو متزايد سوف تصبح أقوى مع تكثيف العلاقات بين الإدارة والهياكل التقنية وبقية المهن، وذلك بفضل تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع، وتعزيز المبادرات الرامية إلى تنوع الإنتاج، التي غالباً ما يقوم بها المستثمرين الشباب. وبالتالي، فإن تعزيز قدرات وكفاءات الجهات الفاعلة والاستثمارات اللازمة في الموارد البشرية هي اليوم محور اهتمامات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، للمرافقة المستمرة لتنمية الشعب الفلاحية، المناطق الريفية وأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات بهدف دعم تنمية الاستثمارات الفلاحية وخلق مناصب عمل وإدماج الشباب في عملية التنمية.

كما أن الوضع الذي يتسم به هذا الاتجاه حالياً، جعل الفلاحة والصيد البحري، من أولويات الاقتصاد الوطني، ما يتطلب من القطاع أن يعيد صياغتها وتطبيق اللامركزية في سياستها المتعلقة بالدعم التقني والإرشاد من أجل مواكبة فلاحة متطورة ومتقدمة.

يتعلق الأمر بإعادة نظرة في التكامل، وتعبئة الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة والعامة (المزارعين والجمعيات والتعاونيات والمشغلين ...) على المستوى المحلي والإقليمي، من خلال توقع تغيير عميق في المواقف والعلاقات التي تتسم بالديناميكية واتخاذ المبادرات، والتبادل والتعلم، فضلاً عن التعاون والشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

إن الهدف الرئيسي من هذه العريضة التوجيهية هو إنشاء ديناميكية لجهاز الإرشاد، الدعم الاستشاري، والاتصال في المناطق الريفية عن طريق وضع شبكات العاملين في الإرشاد وموظفي الدعم التقني الذين هم الأغلبية في الميدان في صميم هذه الديناميكية، من خلال إنشاء أروضيات محلية، تقوم على أساس اللجان المشتركة للإرشاد والدعم الاستشاري في المجال الوظيفي.

في هذا السياق، فإن الهدف هو تنشيط عملية الإرشاد والدعم الاستشاري للفلاحين ومربي الأسماك من خلال:

-تنشيط شبكات المرشدين الفلاحين التابعين لمديريات الفلاحة، الصيد البحري، الغرف الفلاحية، وأعاون التطوير الميداني لمحطات ومخابر معاهد البحث والتنمية تحت وصاية الوزارة

-إنشاء أروضيات محلية للإرشاد والدعم الاستشاري، منظمة حول المؤسسات المحلية والمشغلين الخاصين تتمثل أهدافهم في وضع برامج عمل متضافرة توفرها لهم شبكات المرشدين وأعاون التنمية، وذلك بتأمين الربط، التطبيق والمتابعة والتقييم، وذلك بما يتناسب تماماً مع احتياجات وتوقعات الفلاحين ومربي الأسماك.

• مديريات المصالح الفلاحية ومديريات الصيد البحري والموارد الصيدية تساهم بالتعاون مع مكاتب التكوين والإرشاد والمرشدين والمكلفين بالتنشيط وأيضاً من خلال شبكة مهندسي الوحدات الفرعية، دعماً للمهنيين المحترفين (الغرف، المهنيين، الجمعيات والتعاونيات)، والدعم التشاركي والجماعي للطلبات والتحضير (مع شركاء آخرين: الغرف الفلاحية، معاهد التكوين، محطات معاهد البحث والتنمية، ...)، وبرامج الإرشاد والدعم الاستشاري التي تديرها الأروضية المحلية. المصالح الفلاحية ومديريات الصيد البحري والموارد المائية هم في صميم تنفيذ البرامج الصادرة عن المستوى المحلي، والتي يجب عليها ضمان التنسيق والترابط.

• الغرف الفلاحية وغرف الصيد البحري والموارد المائية الولائية ومختلف الشعب المهنية بمجالسها المختلفة، التعاونيات والجمعيات هم في قلب برنامج الإرشاد والدعم الاستشاري، ولذلك يجب على هذه الأخيرة تحمل المسؤولية التامة في الإدلاء والتكفل باحتياجات الإرشاد والدعم والتوجيه للمستفيدين.

هذه الاحتياجات يجب أن تكون مدروسة وتحويلها إلى طلبات محددة لإجراءات الإرشاد والدعم والتوجيه التي يجب تقاسمها ومناقشتها واعتمادها في إطار رؤية ونهج مشترك متضافر.

● محافظات الغابات مدعوة لتعزيز الاحتياجات في الإرشاد والإسهام في إعداد وبالتعاون مع الشركاء الآخرين (السلطات المحلية، الغرف الفلاحية، المصالح الفلاحية، معاهد التكوين، محطات المعاهد التقنية، الجمعيات ...)، برامج الإرشاد مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الإنمائية والخصائص الإقليمية وأهداف التنمية المحددة للولاية.

● معاهد البحث والتنمية في النهج الجديد تتدخل على مستويين:

❖ دعم برامج الدعم والتوجيه

- الاستجابة للطلبات المقدمة من طرف الغرف (الغرفة الوطنية للفلاحة وغرف الفلاحة الولائية، الغرفة الجزائرية للصيد، المهنيين) من خلال وضع وتنفيذ برامج الدعم مكيفة وموجهة على مستوى الهياكل المرفقة (المحطات والمزارع النموذجية والمختبرات).

- إعادة توجيه محتوى برامج الإرشاد وفقا للاحتياجات والمعلومات المقدمة من قبل المهنيين، وفقا لتصنيف الجمهور المستهدف.

● معاهد التكوين بالتعاون مع المهنيين ومعاهد البحث و التنمية ومختلف الفاعلين، مطالبة بإعداد برامج التكوين البحث، تستند إلى الاحتياجات الفعلية للقطاع، مع مراعاة توجهات تنمية الشعب، الخصائص الإقليمية ومناطق الإنتاج، والاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة، والأهداف القابلة للقياس و التحقيق (وفقا للمعايير التربوية المعمول بها والوسائل المتاحة). ويستلزم عليهم توفير التسهيلات اللازمة للتكوين من خلال تدريبهم، وعند الضرورة الاتصال بأخصائيين من المؤسسات التقنية المتخصصة أو خبرات مهنية من بين المنتجين أنفسهم.

● الفاعلين الاقتصاديين العموميين هم أصحاب المصلحة للتنفيذ، كجزء من التشاور على المستوى المحلي، والدعم التقني من أعضائها و / أو العملاء (مزارعي الحبوب، التعااضدين...). ويرتكزون أيضا على التعاون مع الفاعلين الخواص من أجل تأمين التكفل التقني و / أو المالي لإجراءات الإرشاد والدعم الاستشاري.

● الفاعلين الاقتصاديين الخواص يشاركون في تظاهرات التمهين من أجل تنظيم أعمال الإرشاد والدعم الاستشاري وتقديم المشورة في ضوء خدماتهم كجزء من النظام الذي سيتم تطويره لصالح الفلاحيين والمربين وصيادي الأسماك. وهم مدعوون إلى تبادل خبراتهم ومبتكراتهم وفقا لطريقة العمل الجديدة التي يتعين وضعها على الصعيدين المحلي والوطني؛ وهم مدعوون أيضا في الهيكل الجديد إلى المساهمة ماليا في مشاريع البحث والتنمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ودمج فرق البحث الخاصة أو المشتركة أو المرتبطة بها في خطة البحث الجديدة.

- **التعاونيات، المزارع النموذجية والجمعيات بما فيها الخاصة بالمرأة الريفية هي هيئات** تدعم منتسبها كما أنها يمكن أن تكون زبائن لهيئات دعم أخرى. إن الجمعيات مدعوة إلى تعبئة أعضائها من أجل المشاركة في الأنشطة التوعوية والإرشاد و / أو التكوين. كما يجب أن يتحملوا مسؤولية تنفيذ مسارات التفكير حول حاجات منتسبهم، وبلورتها في مطالب يتم التفاوض حول تحقيقها مع مقدمي الخدمات، والسهر على تطبيقها. كما ترافق أيضاً، تنفيذ عمليات التنمية الفلاحية، التكوين، الاتصال والدعم الاستشاري، الممولة عن طريق إعاناتهم أو كل وسائل التمويل الأخرى.

من أجل ذلك:

على المستوى المحلي: يتوجب تنصيب لجان للبرمجة وللمتابعة وتقييم، من طرف أرضيات محلية تنشأ حول غرف الفلاحة، التي تقود بشكل جماعي مع مختلف المؤسسات المحلية، المنتمية للقطاع أو لقطاعات أخرى، وتسير بصفة تشاركية مختلف البرامج وهي بذلك تمثل النقطة المركزية في محور الأرضية.

كل هذا العمل يجب القيام به عبر أنظمة معلوماتية، مدعومة بملتقيات تقييمية تنظم على المستويين، المحلي و المركزي. من بين مؤشرات النجاح التي يجب أخذها بعين الاعتبار: رضى المنتجات والمنتجين، التعاونيات و الجمعيات عن الخدمات المقدمة وملائمة وكفاءة وجودة الخدمات، والاستدامة المؤسسية، والأثر البيئي.

على المستوى المركزي: تنشأ لجنة متابعة تضم كل من: المديرية الفرعية للإرشاد، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، الغرف الوطنية للفلاحة والصيد، الدواوين المهنية والمتعاملين الخواص، كما يجب على الخصوص:

- ضمان التواصل مع المصالح القانونية للوزارة (المسائل المتعلقة بالأهلية، إصدار مقررات التمويل...).
- مرافقة المتعاملين المحليين في جهودهم الرامية لتضافر الإمكانيات (تكوين برامج إرشادية مختلطة عمومية-خاصة...).
- تعبئة متخصصين في مجالات محددة، عند الضرورة، من أجل تنشيط عمليات التكوين والإرشاد،

- المساهمة في نشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات المحلية من أجل تشجيع متعاملين آخرين.

في إطار مخطط عصرنة الإرشاد والدعم الإستشاري، تتولى مديرية التكوين والبحث والإرشاد إنشاء والتنسيق بين الأرضيات المحلية والمركزية، فيما يمثل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي النقطة المحورية للتنفيذ ويؤدي دور أمانة الأرضية الوطنية بالتنسيق مع الأرضيات المحلية. من هنا تتبين لنا أهمية تقوية جهاز تأطير الإرشاد والدعم الإستشاري والمتابعة والتقييم المعمول بها اليوم، مما سيسمح بمساعدة سكان الأرياف و المستفيدين من البرامج /المشاريع، فضلا عن تنظيم المعلومات واليقظة من أجل حكاية رشيدة لبرامج التنمية.

إن البرنامج المسطر لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية يتألف من إجراءات لتحسيس والإرشاد والمليقيات ودراسات الأثر، وعمليات إتصال، ومؤتمرات نقاش، ونشاطات للاستعراض العلمي، ودراسات و سبر آراء سريع يساعد على اتخاذ القرار ومعارض. برنامج النشاطات يحضر في الأرضيات المحلية ويجب متابعته عن قرب وتقييمه دورياً.

وفي الأخير، نذكر جميع مسؤولي الهيئات بمسؤوليتهم الكاملة عن تسيير ومتابعة برامج الإرشاد والدعم الاستشاري، ولاسيما فيما يتعلق بالاحترام الصارم للأحكام التنظيمية لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

كما أن المصالح المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تبقى تحت تصرف كل المتعاملين من أجل الحصول على كل معلومة تسهل تنفيذ أحكام هذه التعليمات العملية.

ولا يفوتني التأكيد على أهمية الإرشاد في إعطاء حركية للبرامج والمشاريع المنفذة في إطار السياسة الفلاحية والريفية وتربية الأسماك، وعلى الصرامة في تطبيقها على أرض الواقع.

وتحقيقا لهذه الغاية، أطلب منكم ضمان التطبيق الصارم للتوجيهات والإجراءات المذكورة أعلاه، مع الرجوع إلى الهياكل المركزية والمحلية للوزارة لأي معلومات إضافية.

وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
والصيد البحري
عبد القادر بسوعزغبي

